



تعزير السياسة الخارجية

- تعزير الدبلوماسية الخارجية
- وكالة الطاقة المتجددة "أيرينا"
- برنامج الإمارات النووي السلمي



تعزير السياسة الخارجية

نشطت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات الأربع الماضية في تعزير سياستها الخارجية من خلال السير على النهج الحكيم والمعتدل والمتوازن الذي وضعه مؤسس الدولة المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وفي ظل توجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي حيث كثفت وزارة الخارجية جهودها شرقاً وغرباً، وأخذت تعزز من أواصر الصداقة وتوطد العلاقات العربية والإقليمية من جهة، وتقدم يد العون والمساعدة للدول الشقيقة والصديقة ممن تتعرض للكوارث والأزمات من جهة أخرى. كما عكست سياسة الدولة الخارجية احترامها الكامل للمواثيق الدولية، وقواعد حسن الجوار، وسيادة الدول ووحدة أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحل النزاعات بالطرق السلمية؛ وبهذا أصبحت دولة الإمارات مثلاً يحتذى به على الساحة الدولية في الاعتدال والتوازن وحكمة القرارات، وباتت دول العالم كافة ومختلف المنظمات الدولية تسمى إلى كسب دعم الدولة والاستفادة من دبلوماسيتها النشطة في مجالات التعاون الدولي المختلفة.



« عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية لدولتنا فنحن مازلنا على مبادئنا نرفع رايات التعايش السلمي، والاحترام المتبادل، والتوازن.»

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس الدولة

« من ركائز السياسة الخارجية لدولة الإمارات منذ قيام الدولة بناء علاقات تعاون مع دول العالم كافة، على قاعدة الاحترام المتبادل، وتوازن المصالح، والتعايش السلمي وعدم التدخل بشؤون الغير ونبذ العنف وحل الخلافات بالحوار والوسائل الدبلوماسية.»

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي





تعزير الدبلوماسية الخارجية

سعيًا إلى تعزير مكانة الدولة على المستويين الإقليمي والمحلي، نشطت حكومة دولة الإمارات من خلال وزارة الخارجية خلال السنوات الأربع الماضية في مجال تعزير العلاقات الدبلوماسية الثنائية مع مختلف دول العالم، وتطوير آليات وحجم الإغاثات والمساعدات الإنسانية المقدمة للشعوب المنكوبة والفقيرة حول العالم، وتكثيف مساهمتها في كافة الخطط والبرامج والحملات الدولية التي تقودها الأمم المتحدة. وتأتي هذه الجهود في ضوء مبادئ القيادة الرشيدة الرامية إلى الحفاظ على الإنسان ودعم عوامل التنمية وإرساء دعائم السلام والإخاء في العالم، مما أدى إلى اكتساب الإنسان الإماراتي ودولة الإمارات الكثير من الاحترام والتقدير في الخارج.



« إن دولة الإمارات سوف تستمر في مواصلة نهجها الحضاري المميز، في التعامل مع العالم الخارجي، وفي دعوتها المستمرة من أجل إحقاق الحق، وإنصاف المظلوم، وبناء جسور المحبة والتآلف والتعاون بين مختلف شعوب الأرض، وتمكين البشرية كل البشرية من العيش في سلام ورخاء وازدهار.»

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس الدولة

تعزير التعاون الدولي

حرصت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على المساهمة الفاعلة والمتميزة وبناء الشراكات الإقليمية والدولية المتكافئة والقائمة على الاحترام المتبادل بهدف بناء عالم أكثر أمناً واستقراراً وعدلاً، ولمواجهة كافة أشكال الجريمة والتطرف والعنف وانتهاك حقوق الإنسان والإتجار بالبشر، والإسهام في ضمان السلام والاستقرار وسيادة العدل والقانون والتنمية المستدامة على مستوى العالم. وينعكس هذا الحرص في نجاح الحكومة بإقامة علاقات دبلوماسية رفيعة المستوى مع أكثر من 150 دولة حول العالم والتعاون مع كل منها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية. كما تولي الدولة أهمية كبيرة للجولات والمحادثات الدبلوماسية المتعددة التي قام بها وزير الخارجية سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان مع عدد من الدول والتي أثمرت عن اتفاقيات تعاون ثنائية في كافة المجالات.

وتجدر الإشارة إلى الدور الرئيسي الذي لعبته الدبلوماسية النشطة بقيادة وزير خارجية الدولة، وفريقه في اختيار دولة الإمارات لتكون مقراً للوكالة الدولية للطاقة المتجددة "أيرينا" في عام 2009. وبالمثل، ترجمت الجهود الدبلوماسية الحثيثة لوزارة الخارجية سعي دولة الإمارات إلى التعاون مع كافة الأطراف الدولية من منظمات وحكومات في مجال الاستخدام السلمي للأمن للطاقة النووية من خلال توقيعها عدداً من الاتفاقيات والشراكات الدولية بشأن تطوير البرنامج النووي، ومنها "اتفاقية 123" في يناير 2009 مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، والبروتوكول الإضافي لاتفاقية الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إبريل 2008.

وتابعت الحكومة تركيزها على تعزيز العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث استمرت اللقاءات بين المسؤولين الإماراتيين ومسؤولي دول المجلس سواء في إطار عمل المجلس أو بشكل ثنائي. وقد كان أحد أهم ثمار هذا التعاون المستمر تعزيز فكرة المواطنة بين شعوب مجلس التعاون من خلال الالتزام بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل الانخراط الكامل لمواطني دول مجلس التعاون في الدولة ومعاملتهم كمواطنين، سواء من خلال كفالة حقهم في ممارسة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدولة، أو من خلال السماح لهم بتأسيس الشركات المساهمة ودور النشر والصحف والمجلات وخدمات النقل.

ومن الأمثلة على مبادرات التعاون الدولي التي تخوضها دولة الإمارات مساهمتها النشطة والفعالة في مجموعة أصدقاء باكستان، لدعم جهود الاستقرار والتنمية في هذا البلد الشقيق. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء إعلان الأمم المتحدة لأهداف الألفية وعلى رأسها مكافحة الفقر وحصول أفريقيا على حصة عادلة في الازدهار العالمي، تولي دولة الإمارات عناية خاصة لتطوير التعاون والشراكة مع الدول الأفريقية وتنمية التبادل التجاري والعلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف بما يراعي المصالح المشتركة ويحقق التنمية الشاملة.

تعزير التمثيل الدبلوماسي لدولة الإمارات

شهد التمثيل الدبلوماسي لدولة الإمارات العربية المتحدة في دول العالم نهضة كبيرة خلال السنوات الماضية، حيث وافق مجلس الوزراء في 15 سبتمبر 2008 على مذكرة سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية التي تضمنت حركة التعيينات والترقيات والتنقلات الجديدة لسفراء الدولة في الخارج والتي تعد الأكبر والأوسع في تاريخ الدبلوماسية بوزارة الخارجية. وشملت حركة التشكيلات الجديدة تعيين وترقية ونقل أكثر من 26 سفيراً ورئيس بعثة دبلوماسية من بينهم تعيين سيدتين تقلدتا لأول مرة منصب سفير للدولة.

كما تمت إضافة مبلغ 320.5 مليون درهم في عام 2008 ومبلغ 66 مليون درهم في عام 2009 من الميزانية العامة للاتحاد لتنفيذ استراتيجية وزارة الخارجية في تعزيز التمثيل الدبلوماسي من خلال افتتاح سفارات جديدة وشراء مقار جديدة والعمل على توظيف العاملين بالبعثات الدبلوماسية بالخارج وتعزيز دور الدولة في المنظمات الدولية، كما تم في عام 2008 تخصيص مبلغ 59 مليون درهم وفي عام 2009 تم تخصيص 43 مليون درهم لقطاع الشؤون الخارجية وذلك لشراء وبناء وصيانة مباني لبعض البعثات الدبلوماسية في الخارج.

تسوية الخلافات بالطرق السلمية

تستمد السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة مبادئها من ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي فيما يخص التعايش السلمي وبناء الثقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكذلك اللجوء إلى الوسائل السلمية لتسوية الخلافات القائمة. ومن هنا بقي موقف دولة الإمارات العربية المتحدة ثابتاً إزاء احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى منذ عام 1971. فمُنذ ذلك الحين والحكومة تنتهج سياسة الدعوات السلمية الصادقة والحل السلمي لهذا الخلاف بتأييد من مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، حيث تطالب الإمارات باستعادة سيادتها الكاملة على هذه الجزر ومياهها الإقليمية ومجالها الجوي وجرفها القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من السيادة الوطنية لدولة الإمارات.



«نحن مازلنا على مبادئنا نرفع رايات التعايش السلمي، والاحترام المتبادل، والتوازن،
مؤمنين الاصطفاف الخليجي والعربي والإسلامي وراء حقنا المشروع في جزرنا الثلاث
المحتلة طناب الكبرى ووطنب الصغرى وأبو موسى، ورغم استمرار الجمهورية
الإسلامية الإيرانية في عدم التجاوب مع المساعي السلمية، فمازلنا نغلب منطق
التعاون.»

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس الدولة



«نؤكد أن معالجة الفقر، والمرض، والبطالة، والعنف، والإرهاب، والهجرة غير المشروعة وغيرها من المشكلات التي يعانيها العالم، تتطلب التزاماً صادقاً من المجتمع الدولي، وبخاصة الدول الصناعية الكبرى، بتبني آليات فاعلة، لتأمين تدفق عادل للمساعدات التنموية والإنسانية، والتقنيات الحديثة للدول النامية، وتخفيف عبء الديون، والشروط التجارية التعجيزية، تحقيقاً لعالم أكثر أمناً واستقراراً.»

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس الدولة

نمو حجم ونطاق المساعدات الإنسانية

جاء في تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن دولة الإمارات قد تصدرت قائمة الدول المانحة على النطاق الإقليمي خلال الربع الثالث من العام 2009. ووفق التقرير الأممي عن الفترة ما بين شهر يوليو إلى سبتمبر 2009، قدمت الإمارات مساعدات إنسانية بقيمة 250 مليون درهم، والتي تشكل نسبة 72% من حجم المساعدات في المنطقة. في حين أن المساعدات المقدمة من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى بلغت 345 مليون درهم خلال الفترة ذاتها. وكانت مساهمات الدولة للمنظمات الإنسانية عام 2008 قد بلغت 156 مليون دولار مرتفعة من 45 مليون دولار في عام 2007 والتي تم توظيفها في إعادة إعمار البلدان الخارجة من الصراعات وتمويل وتنفيذ مشاريع إنمائية فيها بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى المساعدات الخاصة التي تقدمها دولة الإمارات لدعم الشعب الفلسطيني والتي وصل مجموعها خلال العامين الماضيين إلى نحو مليار دولار لتصل القيمة الإجمالية للمساعدات إلى ثلاثة مليارات دولار، سواء من خلال تقديم المنح النقدية إلى السلطة الفلسطينية أو من حيث المساعدات الإنسانية التي تتولاها هيئة الهلال الأحمر والجمعيات الخيرية والإنسانية الإماراتية التي تقدم العون الإغاثي الطارئ وتقيم منشآت عديدة في المدن الفلسطينية مثل المدارس والمستشفيات والمباني السكنية للأسر الأشد فقراً. وكانت الحكومة قد تعهدت بمبلغ 174 مليون دولار لبرنامج إعمار غزة الذي أعلن عنه في شرم الشيخ في مارس 2009. كما ضاعفت الدولة مؤخراً تبرعاتها السنوية المقدمة لوكالة الأترو لتمكينها من القيام بمسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

كما تقوم الدولة بدور إيجابي في الجهود الدولية المبذولة لمساندة أفغانستان وإعادة إعمارها وتحقيق الأمن والاستقرار فيها من خلال المساعدات الإنسانية والإنمائية حيث بلغ حجم المساعدات المقدمة من دولة الإمارات إلى أفغانستان نحو 550 مليون دولار خلال الفترة من 2002 حتى 2008.

ونشطت القوات المسلحة في أداء دورها الإنساني من خلال عدة مشاركات خارجية في لبنان والعراق وكوسوفا واليمن وأفغانستان وباكستان، حيث أقامت مستشفيات متنقلة لعلاج المصابين جراء الزلازل والفيضانات وسيرت طائرات نقل ضخمة تحمل مواد الإغاثة لتوزيعها على المنكوبين في الكوارث التي تعرضت لها هذه الدول.

إنشاء مكتب تنسيق المساعدات الخارجية

وفي خطوة تؤكد حرص الدولة على الاستمرار في اعتماد النهج الإنساني في تقديم يد العون للدول المنكوبة جاء تأسيس مكتب تنسيق المساعدات الخارجية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 36 لعام 2008، والذي يرأسه سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان ممثل الحاكم في المنطقة الغربية، رئيس هيئة الهلال الأحمر بهدف دعم وتنسيق جهود المؤسسات المانحة الإماراتية التي تقدم المساعدات الإنسانية ومعونات الإغاثة إلى مختلف أنحاء العالم، وتعزيز دور الدولة كمانح دولي رئيسي في المجتمع الإنساني الدولي، ودعم عملية صنع القرار فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية للدولة. ويعتبر المكتب الأول من نوعه على مستوى الشرق الأوسط.

وحقق المكتب خلال العام الأول من إنشائه إنجازات مهمة، حيث قام بنشاطات متعددة استهدفت حصر وجمع بيانات المساعدات الخارجية وبناء قدرات الجهات المانحة وتعزيز العلاقات مع المجتمع الدولي ووسائل الإعلام. ومن بين هذه الإنجازات توثيق بيانات المساعدات الخارجية والتنسيق مع المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل توثيق هذه المساعدات. كما أن المكتب بصدد إنشاء موقع إلكتروني يحتوي على بيانات المساعدات الخارجية الإماراتية وبناء قاعدة بيانات خاصة بها، بالإضافة إلى نشر أحدث الأخبار المتعلقة بالمساعدات الخارجية الإماراتية.

تطوير عمل هيئة الهلال الأحمر

وإلى جانب مساهمات الدولة للمنظمات الإنسانية، قدمت هيئة الهلال الأحمر ثلاثة مليارات درهم للشعوب المنكوبة خلال السنوات الماضية في حين بلغت قيمة ما قدمته من عون للمنكوبين والمحتاجين في الفترة من بداية العام 2009 حتى شهر أكتوبر نحو 450 مليون درهم. وكانت الهيئة أول من يلبي نداء الاستغاثة ويصل إلى موقع الحدث عند وقوع الكارثة في أي مكان في العالم، وقد تميزت برامجها الإنسانية بالتنوع والجودة والوصول المبكر للمستهدفين. وشملت عمليات الهيئة الإغاثية خلال السنوات الماضية حوالي 95 دولة حول العالم حيث حظيت بعض الدول بقدر كبير من اهتمام الهيئة وعملياتها الإغاثية منها فلسطين والعراق ولبنان وأفغانستان وباكستان والسودان ودول القرن الأفريقي إلى جانب العديد من الدول الآسيوية.



«إن دولة الإمارات تمد يدها بالخير والعطاء والسلام إلى دول وشعوب العالم وتبني جسوراً للمحبة والتواصل بين شعبنا والشعوب كافة، خاصة في الدول الفقيرة التي نحرص كقيادة على توفير مقومات الحياة الكريمة لأبنائها، من خلال المبادرات الإنسانية التي تركز على الصحة والتعليم كونهما عنصرين أساسيين من عناصر الاستقرار المجتمعي والمعيشي لهؤلاء.»

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي



اختيار دولة الإمارات مقراً للوكالة الدولية للطاقة المتجددة "أيرينا"

إدراكاً من القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لأبعاد التوسع الاقتصادي والصناعي الذي يشهده العالم وانطلاقاً من رؤيته المستقبلية بأن الزيادة الملحوظة في عدد السكان يزيد من الطلب العالمي على موارد الطاقة، والتي أكدتها التوقعات بأن تزيد احتياجات العالم من الطاقة بنسبة 50% بحلول عام 2030، كثفت حكومة الدولة جهودها المؤازرة للمجتمع الدولي في مجال استخدام مصادر الطاقة المتجددة، ورصدت إمكانات مادية وبشرية وتقنية كبيرة لتعزيز هذا القطاع. وقد ظهر ذلك جلياً في تقديم الدولة لكل سبل الدعم للوكالة الدولية للطاقة المتجددة "أيرينا" واختيارها من قبل المجتمع الدولي في يونيو 2009 لاستضافة المقر الرئيسي للوكالة على أراضيها.



«إننا نولي اهتماماً بتمية قطاع الطاقة المتجددة الذي يشهد نمواً متصاعداً خاصة وأن الكثير من المبادرات العالمية تدعو إلى زيادة الاستثمار في تقنيات الطاقة المتجددة وتوفيرها في الأسواق العالمية. وإننا حريصون على المضي قدماً في تطبيق سياسة شاملة في مجال الطاقة بهدف التحول من مرحلة استهلاك التكنولوجيا إلى إنتاجها من خلال تبني حلول الطاقة المتجددة والاستفادة من الخبرات التي ستوفرها "أيرينا" في هذا الصدد.»

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس الدولة

قرار اختيار الدولة مقراً لـ "أيرينا"

مع تأسيس الوكالة الدولية للطاقة المتجددة "أيرينا" - وهي منظمة مشتركة بين الحكومات تهدف إلى تشجيع الدول على التحول السريع نحو الاستخدام الواسع والمستدام للطاقة المتجددة - في 26 يناير 2009 في مدينة بون، كانت دولة الإمارات من بين الدول السباقة إلى الانضمام لعضوية الوكالة الدولية، كما تقدمت برغبتها في استضافة المقر الرئيسي للوكالة على أراضيها.

وتتويجاً لجهودها في مجال الحفاظ على بيئة عالمية نظيفة من خلال حرصها على تنويع مصادر الطاقة، تم اختيار دولة الإمارات - من قبل 120 دولة عضواً في الوكالة - لتكون مقراً للوكالة الدولية للطاقة المتجددة "أيرينا" في عام 2009، ولتحتضنها مدينة "مصدر" الإماراتية، وهي أول مدينة في العالم خالية من الكربون والنفايات وتعتمد بالكامل على الطاقة المتجددة. وتقدم هذه المدينة الخضراء مثلاً تقني به جميع مدن العالم الساعية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

هذا وقد لعبت الدبلوماسية النشطة بقيادة سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير خارجية الدولة وفريقه دوراً هاماً في تحقيق هذا الانتصار الدولي الذي جاء ليعكس ثقة المجتمع الدولي في دولة الإمارات وتقديره لمكانتها الاقتصادية والسياسية وموقعها المتميز على خارطة الدول الأكثر تأثيراً عالمياً.

ويعد اختيار دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً للوكالة الدولية للطاقة المتجددة اعترافاً من المجتمع الدولي لما تقدمه الدولة من دعم ومناصرة لقضايا البيئة إقليمياً ودولياً، فقد حصل المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مؤسس الدولة على أكثر من 16 جائزة ووساماً وشهادة تقدير عربية وإقليمية ودولية على مدى العقود الثلاثة الماضية تقديراً لجهوده في مجال حماية البيئة وتمييزها.



«إننا في مسعانا لأن تكون دولتنا هي الدولة المقر للوكالة العالمية للطاقة المتجددة، لم نكن نتطلع فقط إلى حق يجسده اهتمامنا الجاد بالبحث عن مصادر متجددة للطاقة، كما تعبر عن ذلك مبادرة مدينة "مصدر" في عاصمتنا الزاهرة، إنما أيضاً كنا نمارس ثقافة المستقبل، التي باتت مكوناً ثابتاً في تفكيرنا وعملنا ومشاريعنا ومبادراتنا، فلا يغيب عنا أبداً أن مستقبلنا يرتبط بمستقبل عالمنا، وأن الطاقة كانت وستظل المحرك الرئيسي لل عمران والاقتصاد العالميين.»

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي

دعم الدولة الكامل للوكالة وأهدافها

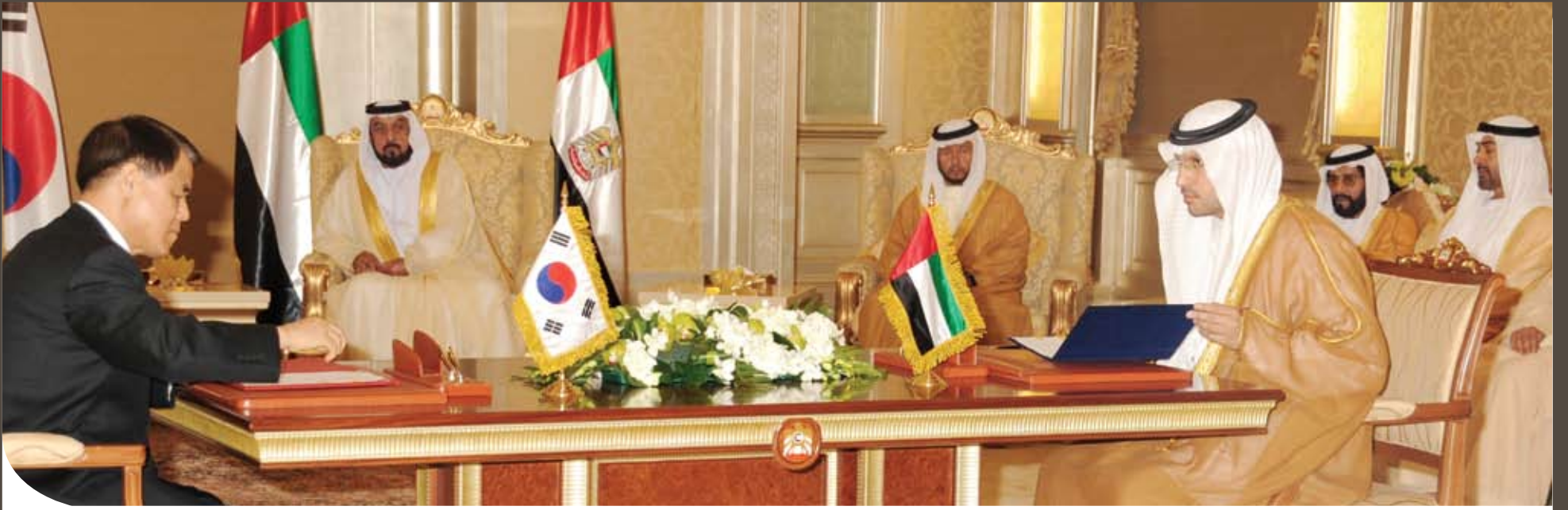
تعمل دولة الإمارات على تقديم الدعم الكامل للوكالة الدولية للطاقة المتجددة بشكل يساعدها على إيصال رسالتها وتحقيق أهدافها المرجوة، ولا شك أن تمتع دولة الإمارات بموقع جغرافي استراتيجي وعلاقات وثيقة مع الدول النامية في أفريقيا وآسيا، يمكنها من مساعدة الوكالة الدولية على تضييق الفجوة بين العالمين المتقدم والنامي بما يضمن حلولاً متوازنة وعادلة لجميع أعضائها. هذا بالإضافة إلى تمتع الدولة ببنية تحتية قوية من شبكة اتصالات ومواصلات دولية واقتصاد مستقر يؤهلها لاستضافة المنظمات والوكالات الدولية ويضمن التنظيم السلس لكافة الأنشطة المتصلة بعمل هذه المنظمات.

ويمكن تلخيص جهود الدولة في دعم الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في المبادرات التالية:

- تغطي دولة الإمارات تكاليف البنية التحتية وتمويل الأبحاث والخدمات التشغيلية وتقنية المعلومات والموارد البشرية للوكالة حيث التزمت الدولة بما مجموعه أكثر من 136 مليون دولار لخدمة هذا الهدف.
- توفر دولة الإمارات موارد مادية كبيرة لدعم مقر الوكالة حيث تغطي الدولة النفقات المتصلة بموقع الوكالة كما تعمل على توفير تسهيلات لعقد المؤتمرات والخدمات المتصلة بعمل الوكالة.
- يقدم صندوق أبوظبي للتنمية عرضاً لمساعدة الوكالة من خلال قروض ميسرة تصل إلى 50 مليون دولار في السنة وذلك لمدة 7 سنوات لدعم تطوير المشاريع التي تقوم بها "أيرينا" في مجال الطاقة المتجددة، مركزاً على التكنولوجيا منخفضة التكاليف.
- توفر الدولة عدداً من المنح الدراسية الكاملة يقدمها "معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا" ضمن كل دفعة دراسية لاستيعاب الطلاب الذين توصي بهم "أيرينا"، وستخصص نسبة معينة من هذه المنح للطلاب من البلدان النامية، كما تحصل "أيرينا" على حق استخدام أحدث المختبرات ومرافق البحوث المتوفرة في المعهد.
- وفي تعزيز آخر للجهود العالمية في مجال الطاقة المتجددة تم إطلاق "جائزة زايد لطاقة المستقبل" التي يتم منحها للأفراد، أو الشركات، أو الحكومات، أو المؤسسات، أو الهيئات غير الحكومية ممن يقدمون مساهمات كبيرة في الجهود العالمية الرامية إلى تلبية احتياجات العالم المستقبلية من الطاقة، ومواجهة أزمة التغير المناخي. وسيقوم خبراء مختصون حول العالم بترشيح المتأهلين إلى المسابقة النهائية، كما سيجري اختيار الفائزين من قبل لجنة تحكيم يرأسها الدكتور راجندرا باشوري، رئيس الهيئة الدولية المعنية بتغيير المناخ والحائز على "جائزة نوبل للسلام 2007".

الطاقة المتجددة

تعرف الطاقة المتجددة بأنها الطاقة المستخرجة من الموارد الطبيعية التي تتميز بكونها موارد متجددة ومستدامة وغير ملوثة للبيئة. ومن المصادر الرئيسية للطاقة المتجددة ضوء الشمس والرياح والمياه وحرارة الأرض الباطنية والأمواج. وتتميز مصادر الطاقة المتجددة عن مصادر الطاقة التقليدية بأنها مصادر نظيفة لا ينتج عنها مشكلات بيئية مثل ارتفاع درجة حرارة الأرض وانبعاث ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات الضارة.



البرنامج النووي السلمي لدولة الإمارات

في خطوة لاقت استحساناً كبيراً من المجتمع الدولي وعكست السياسة الحكيمة والتوجهات المعتدلة لدولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، دشنت الدولة برنامجها النووي السلمي في ديسمبر 2009 والذي تسعى من خلاله إلى خلق برنامج نموذجي لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية البحتة يتمتع بأعلى معايير الأمن والسلامة النووية والشفافية التشغيلية وحظر الانتشار، وذلك حسب الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الموقعة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

«إن اهتمامنا بالطاقة المتجددة لا ينفصل عن مشروعنا لتطوير برنامج سلمي للطاقة النووية يلبي احتياجاتنا المستقبلية المتنامية من الطاقة بتطوير نموذج يرتكز على أعلى معايير الشفافية والسلامة والأمن النووي والقوانين الدولية، كل ذلك في تعاون كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول ذات الخبرة.»

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس الدولة

نموذج مثالي لبرامج الطاقة النووية

يمثل برنامج دولة الإمارات النووي السلمي النموذج الأمثل لما يجب أن تكون عليه برامج الطاقة النووية من حيث الأمان والشفافية من جهة، ومن حيث توظيفه في الأغراض السلمية البحتة وبشكل أساسي لتوفير احتياجات الدولة من الطاقة في المستقبل من جهة أخرى. وقد اتخذت حكومة دولة الإمارات عدة خطوات في هذا الشأن منها:

- أصدرت الحكومة في إبريل 2008 وثيقة السياسة العامة للدولة في تطوير برنامج للطاقة النووية السلمية تقوم على مبادئ الالتزام بالشفافية التامة وأعلى معايير السلامة والأمان النووي وحظر انتشار الأسلحة النووية.
- تعهدت الدولة بعدم تطوير قدرات تخصيب اليورانيوم وعدم معالجة الوقود المستهلك والاعتماد على مصادر موثوق بها في السوق العالمية، كما يبتعد برنامج الإمارات النووي السلمي كلياً عن أية توجهات عسكرية حيث تؤكد الدولة أنه لا يوجد لديها خطط لتطوير هذه القدرات ضمن سياسة الدولة في الحاضر والمستقبل.
- تلتزم الدولة بمبادئ حظر الانتشار النووي وبالشفافية في أي برنامج مستقبلي للطاقة النووية السلمية، كما تحرص الدولة على الالتزام بسرية وأمن تداول المعلومات الخاصة بتطوير البرنامج مما يحول دون تسربها بشكل غير قانوني إلى دول أخرى.

التزام وتعاون مع المجتمع الدولي

سعت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ إعلانها عن قرار تطوير برنامج نووي سلمي إلى التعاون مع كافة الأطراف الدولية من منظمات وحكومات حريصة على تحقيق الاستخدام السلمي للأمن للطاقة النووية، وترجمت الجهود الدبلوماسية الناجحة لوزارة الخارجية هذا السعي من خلال توقيعها لعدد من الاتفاقيات والشراكات الدولية بشأن تطوير البرنامج النووي، ويمكن تلخيص هذه الجهود فيما يلي:

- وقعت حكومة دولة الإمارات "اتفاقية 123" في يناير 2009 وهي اتفاقية ثنائية للتعاون في مجال الطاقة النووية السلمية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وتشكل هذه الاتفاقية إطاراً قانونياً للتجارة في مجال الطاقة النووية السلمية بين البلدين مما يسمح للمؤسسات الأمريكية بالمشاركة في تطوير البرنامج النووي للدولة.
- وقعت دولة الإمارات في إبريل 2008 على البروتوكول الإضافي لاتفاقية الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي يشكل إطاراً يضمن الشفافية في المنشآت والنشاطات النووية والتعاون في إجراءات التفتيش والمراقبة الدولية للمنشآت النووية على أراضيها، ويعزز التزام الدولة بمبادئ حظر الانتشار النووي والشفافية في أي برنامج للطاقة النووية السلمية في المستقبل.
- انضمت دولة الإمارات رسمياً لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في عام 1996، وهي عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- تتعاون الدولة مع نظام الرقابة على تكنولوجيا تصنيع الصواريخ، وتعتبر من الدول الشريكة في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وهي أيضاً من الدول الموقعة على مبادرة الأمن الخاص بانتشار أسلحة الدمار الشامل والتي تهدف لوقف شحن أسلحة الدمار الشامل وأنظمة تحميلها والمواد المرتبطة بها.
- تتعاون دولة الإمارات من خلال اتفاقيات ثنائية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية مع عدد من الدول منها فرنسا والمملكة المتحدة وروسيا واليابان وكوريا الجنوبية.
- ستقوم دولة الإمارات بدعم البنك الدولي للوقود النووي المزمع إنشائه من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمبلغ عشرة ملايين دولار.



إنشاء الهيئة الاتحادية للرقابة النووية

في خطوة أخرى تهدف إلى تعزيز البرنامج النووي للدولة، أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة المرسوم الرئاسي رقم 6 لسنة 2009، بإنشاء هيئة اتحادية للرقابة النووية تعمل كآلية كفيلة بالحفاظ على الاستقلالية التنظيمية والاستدامة المالية للبرنامج النووي والوصول إلى أعلى معايير السلامة والأمان في أي برنامج مستقبلي للطاقة النووية السلمية يتم تطويره في الدولة.

وتهدف الهيئة إلى تنظيم القطاع النووي في الدولة للأغراض السلمية، وتحقيق الأمان والأمن النووي، والوقاية من الإشعاعات. وجاء في المرسوم الرئاسي الخاص بإنشاء الهيئة - والذي يحظى بقوة القانون - أن للهيئة دور رقابي وتنظيمي لقطاع الطاقة النووية إذ تتولى إعداد نظام لترخيص العاملين في القطاع النووي، ومراقبة المواد النووية. كما تضمن المرسوم تجريم وفرض عقوبات قاسية مدنية وجنائية على مخالفة أحكام القانون، بما في ذلك سرقة المواد النووية، أو المتاجرة بها، أو النقل أو الاستخدام غير المصرح به لتلك المواد.

وبالتزامن مع إصدار المرسوم بقانون اتحادي بشأن الاستعمالات السلمية للطاقة النووية، أصدر مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم قراراً بتعيين أعضاء مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للرقابة النووية، وعضوية ثمانية أعضاء آخرين، بينهم ممثل لوزارة البيئة والمياه.

ويتمتع أعضاء مجلس الإدارة، بموجب القانون، بحماية قانونية كاملة، للقيام بدورهم بشكل مستقل، بالإضافة إلى ضمان استقلاليتهم في اتخاذ القرارات التنظيمية، وفي منح التراخيص.



إنشاء مؤسسة الإمارات للطاقة النووية

وعلى مستوى الحكومات المحلية، تم إنشاء مؤسسة الإمارات للطاقة النووية بموجب القانون رقم 21 لسنة 2009 والذي اعتمده صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة بصفته حاكماً لإمارة أبوظبي. وتمثل المؤسسة ذراع الحكومة الاستثماري في قطاع الطاقة النووية على المستويين المحلي والدولي وستتولى إجراء عمليات استثمار استراتيجية في قطاع الطاقة النووية بالتعاون مع شركاء خارجيين. وقد جاء إطلاق مؤسسة الإمارات للطاقة النووية تنويجاً لما يقارب ثلاث سنوات من التقييم والعمل التمهيدي، بحث خلالها حكومة دولة الإمارات عن أكثر الطرق فاعلية لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة.

وتشرف مؤسسة الإمارات للطاقة النووية على إنشاء محطات توليد الطاقة النووية في الدولة، حيث بدأ فريق عمل المؤسسة بتقييم التكنولوجيا المطلوبة والترتيبات اللازمة للشروع في تصميم وبناء وتشغيل محطات الطاقة النووية، كما تقوم المؤسسة بدراسة متطلبات البنية الأساسية والمواقع المحتملة لمحطات توليد الطاقة النووية، ووضع ومتابعة تنفيذ خطة تطوير برنامج دولة الإمارات النووي السلمي، لتبدأ محطات الطاقة النووية العمل في إنتاج الكهرباء بحلول عام 2017. وانطلاقاً من أهمية تنمية الموارد البشرية وإعداد الكوادر الفنية والإدارية المطلوبة للبرنامج عمدت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية إلى إقامة شراكات مع جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا والبحوث، ومعهد التكنولوجيا التطبيقية، والهيئة الاتحادية للرقابة النووية، والعديد من الهيئات داخل المنظومة التعليمية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك لضمان وجود خبرات كافية من المواطنين والمقيمين في المستقبل، وتسعى المؤسسة إلى توفير 2300 موظف مؤهل للعمل في هذا المجال بحلول عام 2020.



من أهم القوانين والمراسيم ذات الصلة بقطاع السياسة الخارجية الصادرة في الفترة من 2006 - 2009

القوانين والمراسيم والقرارات - 2006

- مرسوم اتحادي رقم 11 بشأن اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية تركيا
- مرسوم اتحادي رقم 31 بشأن اتفاقية تجنّب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي بالنسبة للضرائب على الدخل ورأس المال بين حكومة دولة الإمارات ودوقية لكسمبرج الكبرى
- مرسوم اتحادي رقم 95 بشأن انضمام الدولة للاتفاقيات الدولية في مجال النقل البري الدولي للبضائع والسيير والمرور على الطرق
- مرسوم اتحادي رقم 48 بشأن اتفاقية المساواة في المعاملة الخاصة برسوم الرسو والموانئ بين حكومة الدولة وإيطاليا
- مرسوم اتحادي رقم 53 بشأن اتفاقية تجنّب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي بالنسبة للضرائب على الدخل ورأس المال بين حكومة دولة الإمارات ومالطا
- مرسوم اتحادي رقم 54 بشأن اتفاقية تجنّب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي بالنسبة للضرائب على الدخل ورأس المال بين حكومة دولة الإمارات ومملكة أسبانيا
- مرسوم اتحادي رقم 72 بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني بين حكومة الإمارات وحكومة جمهورية كوريا
- مرسوم اتحادي رقم 94 بشأن انضمام الدولة إلى اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
- قانون اتحادي رقم 39 بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية
- قانون اتحادي رقم 51 بشأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر
- مرسوم اتحادي رقم 6 بشأن اتفاقية التعاون بين حكومة دولة الإمارات وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية في مجال الأمن
- مرسوم اتحادي رقم 8 بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- مرسوم اتحادي رقم 12 بشأن اتفاقية التعاون بين حكومة الدولة وحكومة الجمهورية الإيطالية في مجال الأمن
- مرسوم اتحادي رقم 34 بشأن اتفاقية للتعاون في مكافحة الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع في المواد المخدّرة والمؤثرات العقلية والجريمة المنظمة بين حكومة دولة الإمارات وحكومة جمهورية تركيا
- مرسوم اتحادي رقم 57 بشأن اتفاقية التعاون القضائي في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين والمسائل المدنية والتجارية والأحوال الشخصية بين حكومة الدولة وحكومة مملكة المغرب
- مرسوم اتحادي رقم 32 بشأن انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاقية كيب تاون وبروتوكول الطائرات
- مرسوم اتحادي رقم 74 بشأن انضمام الدولة للاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري من السفن ماربول 73 / 78

من أهم القوانين والمراسيم ذات الصلة بقطاع السياسة الخارجية الصادرة في الفترة من 2006 - 2009

القوانين والمراسيم والقرارات - 2007

- مرسوم اتحادي رقم 8 بشأن اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل ومنع التهرب المالي بما يختص بالضريبة على الدخل ورأس المال بين دولة الإمارات وجمهورية سيشل
- مرسوم اتحادي رقم 39 بشأن اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بما يختص بالضريبة على الدخل ورأس المال بين حكومة الدولة وحكومة البوسنة والهرسك
- مرسوم اتحادي رقم 40 بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة الدولة وجمهورية أذربيجان
- مرسوم اتحادي رقم 42 بشأن اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بما يختص بالضريبة على الدخل ورأس المال بين حكومة الدولة وحكومة أذربيجان والبروتوكول الملحق بها
- مرسوم اتحادي رقم 52 بشأن قانون العلامات التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي
- مرسوم اتحادي رقم 97 بشأن التصديق على الاتفاقية الإطارية بين الدولة والهند لتطوير العلاقات في المجال الصناعي
- مرسوم اتحادي رقم 98 بشأن التصديق على اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي والتجاري بين الدولة وحكومة تايلاند
- مرسوم اتحادي رقم 99 بشأن التصديق على اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي والتجاري بين الدولة وحكومة طاجيكستان
- مرسوم اتحادي رقم 101 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية أذربيجان بشأن النقل البري الدولي
- مرسوم اتحادي رقم 102 بشأن اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل ومنع التهرب المالي بما يختص بالضريبة على الدخل والبروتوكول الملحق بها بين حكومة الدولة وحكومة مملكة هولندا
- قرار مجلس الوزراء رقم 26 بشأن اعتماد دليل إجراءات الرقابة على الأغذية المستوردة عبر منافذ دول مجلس التعاون الخليجي
- مرسوم اتحادي رقم 93 بشأن التصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان
- مرسوم اتحادي رقم 35 بشأن انضمام دولة الإمارات إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
- مرسوم اتحادي رقم 36 بشأن انضمام الدولة إلى معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي
- مرسوم اتحادي رقم 37 بشأن اتفاقيات المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين والمساعدة القانونية والقضائية في المسائل المدنية والتجارية بين الدولة وجمهورية أذربيجان
- مرسوم اتحادي رقم 38 بشأن اتفاقيات المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين و المساعدة القانونية والقضائية في المسائل المدنية والتجارية بين الدولة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
- مرسوم اتحادي رقم 69 بشأن اتفاقيات المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين و المساعدة القانونية والقضائية في المسائل المدنية و التجارية بين الدولة وجمهورية طاجيكستان
- مرسوم اتحادي رقم 94 بشأن التصديق على النظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي
- مرسوم اتحادي رقم 95 بشأن انضمام الدولة إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي
- مرسوم اتحادي رقم 100 بشأن التصديق على اتفاقيتي تسليم المجرمين والمساعدة القضائية في المسائل الجنائية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية فرنسا

من أهم القوانين والمراسيم ذات الصلة بقطاع السياسة الخارجية الصادرة في الفترة من 2006 - 2009

القوانين والمراسيم والقرارات - 2008

- مرسوم اتحادي رقم 3 بشأن التصديق على اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي والتجاري بين الدولة وحكومة جمهورية أذربيجان
- مرسوم اتحادي رقم 5 بشأن اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل ومنع التهرب المالي بما يختص بالضريبة على الدخل والبروتوكول الملحق بها بين دولة الإمارات وجمهورية بلغاريا
- مرسوم اتحادي رقم 33 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات وحكومة جمهورية أوزباكستان لتشجيع وحماية الاستثمارات
- مرسوم اتحادي رقم 6 بشأن التصديق على اتفاقية التعاون الثقافي بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية كوريا
- قرار مجلس الوزراء رقم 22 بشأن مساعدات الإغاثة في حالات النكبات أو الكوارث العامة والخاصة
- مرسوم اتحادي رقم 1 بشأن التصديق على اتفاقية التعاون لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية باكستان الإسلامية
- مرسوم اتحادي رقم 2 بشأن التصديق على اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين بين حكومة الدولة وأستراليا
- مرسوم اتحادي رقم 4 بشأن التصديق على اتفاقية التعاون في مجال مكافحة الجريمة بين حكومة الدولة وحكومة روسيا الاتحادية
- مرسوم اتحادي رقم 71 بشأن انضمام الدولة إلى بروتوكول منع القمع والاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
- مرسوم اتحادي رقم 77 بشأن انضمام الدولة إلى الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب على الطرق بين الدول العربية
- مرسوم اتحادي رقم 73 بشأن اتفاق تعاون بين حكومة الدولة وحكومة الجمهورية الفرنسية من أجل تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية
- مرسوم اتحادي رقم 78 بشأن التصديق على اتفاق التعاون بين حكومة الدولة وحكومة الجمهورية الفرنسية في مجال النقل

من أهم القوانين والمراسيم ذات الصلة بقطاع السياسة الخارجية الصادرة في الفترة من 2006 - 2009

القوانين والمراسيم والقرارات - 2009

- مرسوم اتحادي رقم 22 بالتصديق على اتفاقية التعاون في المجال السياحي بين حكومة الدولة و حكومة جمهورية أرمينيا
- مرسوم اتحادي رقم 47 باتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية كازاخستان
- مرسوم اتحادي رقم 77 باتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل بين الدولة وجمهورية فيتنام
- مرسوم اتحادي رقم 78 بشأن اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات بين الدولة وجمهورية فيتنام
- مرسوم اتحادي رقم 20 بانضمام الدولة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لسنة 1990
- مرسوم اتحادي رقم 60 بانضمام الدولة إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة
- مرسوم اتحادي رقم 19 باتفاقية التعاون بين الدولة وجمهورية أوزباكستان في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والأشكال الخطرة من الجرائم الأخرى
- مرسوم اتحادي رقم 23 بالتصديق على اتفاقيات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية والمساعدة القضائية في المسائل المدنية والتجارية بين الدولة وجمهورية أفغانستان الإسلامية
- مرسوم اتحادي رقم 50 بالتصديق على اتفاقية تعاون بين حكومة الدولة وحكومة مالطا في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية والجريمة المنظمة
- مرسوم اتحادي رقم 85 بالتصديق على التعاون بين حكومة الدولة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية
- مرسوم اتحادي رقم 46 بانضمام الدولة إلى تعديلات اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية